الجهة النحوية

عبد الوهاب حسن حمد

كلية التربية – جامعة بابل

الخلاصة

الكلام هو الذي يفصح عن المعاني المعبرة عن الافكار والخواطر وودائع القلوب .

واعلاه ماكان فيه المعنى أجلى وأظهر بأقل لفظ واكثر فائدة، وكان مرتباً على طريقة معلومة،ومؤلفاً على صورة مخصوصة تنبئ عن مكنونات صاحبه ومرٰاده من خلال استخدام الوسائل اللغوية المحدودة استخداماً غير محدود، حقيقة كان او مجازاً بعلاقات معنوية بين وحداته بعد استيفاء الجهات المبينة للخبر اثباتاً او نفياً وهي القيود الرابطة للتأليف،لانها ثالث اثنين، لايخلو منها كلام. لان الخبر انما يتم بالمخبر به والمخبر عنه، والجهة الرابطة بينهما.

إن الكلمة وضعت اصلاً لتدخل جهة تأليفية اثباتاً او نفياً،فعلاً كانت او وصفاً او اسماً،فهي تبين ماكان علاجياً او فطرياً او هاجساً نفسياً او تاماً او ناقصاً، وما ناب عنه من الحروف او وصفاً ثابتاً او حديثاً،وهي لاتخلو من المعاني العرفية والوظيفية والتعليقية،والاخيرة هي الحكم الثالث الرابط لمحكوم عليه بالمحكوم به،وهي الطرف الجامع لطرفين اثباتاً او نفياً، ولبيان معاني الجهة جاء البحث فيها موزعاً على ثلاثة مباحث، تناول الاول:

الجهة الاسنادية،وهي الرابطة لاسمين او فعل واسم،واهتم الثاني بالجهة الاضافية وهي الجهة المكملة للاولى،وعني الثالث بالعمل لعلاقة الجهة به سواء اكانت اسنادية ام اضافية،وقد خرج البحث بالنتائج الآتية:

١- الجهة منظمة نحوية تأليفية لايخلو منها كلام مفيد .

٢- تجمع الجهة المعاني الوظيفية، فتوحدها بغية الوصول الى المراد .

٣- الجهة أعم من النسبة والاسناد لانهما طرفاها،والنسبة اعم من الاسناد،لانها تكون في الاضافة والتوابع.

٤- الجهة الاضافية متممة للاسنادية ومكملة لها .

٥- الافعال الناقصة لها جهتان، وكذلك افعال القلوب والتحويل الا ان الناقصة تثبت حالين لشيء واحد، وافعال القلوب والتحويل تثبت حالين لشيئين مختلفين .

٦- الحروف المشبهة بـ (كان) تثبت المخبر عنه وتؤكد نسبة الخبر اليه .

٧- العمل للجهة التي يريدها المتكلم، لا للالفاظ بانفسها،بدليل ان الالفاظ لاتدخل تركيباً بدون جهة تأليفية.

٨- ان الاسماء والافعال يدخلها التطفل والسلب والنقل بسبب الجهة،اذ تحملها معاني الحرفية او تعاقب بين معانيها،لان الجهة تقوم على المعاني،وليس على الالفاظ بوصفها الفاظاً.

٩- ان المعنى اذا لوحظ مجرداً عن الجهة كان اللفظ اسماً له .

١٠- الجهة هي العامل الحقيقي،لانها مبينة لمراد المتكلم وهو الذي يوجه وجدات كلامه بحسب مايريد .

مقدمة

الكلام هو الذي يفصح عن المعاني المعبرة عن الافكار والخواطر وودائع القلوب، واعلاه ماكان فيه المعنى اجلى واظهر بأقل لفظ واكثر فائدة، وكان مرتباً على طريقة معلومة، ومؤلفاً على صورة مخصوصة تنبئ عن مكنونات صاحبه ومراده من خلال استخدام الوسائل اللغوية المحدودة استخداماً غير محدود حقيقة كان او مجازاً بعلاقات معنوية بين وحداته بعد استيفاء الجهات المبينة للخبر اثباتاً او نفياً،وهي القيود الرابطة للتأليف،لانها ثالث اثنين، لايخلو منها كلام، لان الخبر انما يتم بالمخبر به والمخبر عنه والجهة الرابطة بينهما.

ان الكلمة وضعت اصلاً لتدخل جهة تأليفية اثباتاً او نفياً فعلاً كانت او وصفاً او اسماً،فهي تبين ماكان علاجياً او فطرياً او هاجساً نفسياً او تاماً او ناقصاً،وماناب عنه من الحروف او وصفاً ثابتاً او حديثاً . وهي لاتخلو من المعاني العرفية والوظيفية والتعليقية،والاخيرة هي الحكم الثالث الرابط لمحكوم عليه بالمحكوم به، وهي الطرف الجامع لطرفين اثباتاً او نفياً،ولبيان معاني الجهة جاء البحث فيها موزعاً على ثلاثة مباحث، تناول الاول: الجهة الاسنادية وهي الرابطة لاسمين او فعل واسم، واهتم الثاني بالجهة الاضافية وهي الجهة المكملة للاولى، وعني الثالث بالعمل لعلاقة الجهة به سواء اكانت اسنادية ام اضافية وقد خرج البحث بنتائج ارجو ان تكون نافعة في بابها والله الموفق.

المبحث الاول: الجهة الاسنادية

وهي العلاقة المعنوية الرابطة لطرفين، احدهما مبني على الآخر على سبيل الثبوت او الحدوث والتجدد او الانقطاع، وتضم الجملة الاسمية والفعلية،اذ يبنى بعضها على بعض اثباتاً او نفياً،وحقيقة او مجازاً ومهمتها جعل الوحدات الكلامية وحدة معنوية ذات دلالة معينة، مرشحة لقيود اخرى عامة او خاصة تتعلق بالمتكلم او المخاطب، فتكون الجهة جهتين تتعلق الاولى باثبات وجود الشيء والثانية تتعلق بصفته كما في الافعال الناقصة او تتعلق الاولى بالمتكلم والثانية بالمخاطب اذا كان متردداً في قبول الخبر او منكراً له،كما في الحروف المشبهة بالفعل او تتعلق بهواجس المتكلم، والثانية بصفة الغائب، كما في افعال القلوب.

اما في الافعال الناقصة فتكون الجهة مقيدة بمعنين، وهما اثبات الوجود للشيء وبيان صفته، والاول قيد عام،والثاني خاص، في حين تكون الجهة في الاسمية قبل دخول الافعال الناقصة ذات معنى واحد هو الحديث او الاخبار المجرد عن قيد العموم والموجه لخالي الذهن، الذي ليس فيه حاجة الى اثبات وجود المخبر عنه بل يتوجه الى قبول الخبر خالياً من قيد الاثبات فاذا احتاج المتكلم الى ذلك جاء بالفعل الذي يثبت الوجود فاذا احتاج المتكلم الى ذلك جاء بالفعل الذي يثبت الوجود للمخبر عنه اثباتاً عاماً او خاصاً ثم يتبعه بالخبر وهو صفة المخبر عنه لذلك سميت ناقصة، لانها نقصت عن الفعل التام،لانه في الحقيقة وصف لفاعله فتوجه اليه،وارتبط به، فشكل معه كلاماً مفيداً،بجهة اسنادية صدورية او حادثة،او قائمة في المحدث.

اما الاسمية فهي اخبارية مثبتة للحديث دون المتحدث عنه، لهذا كان الخبر متمماً للفائدة، لان معنى اللفظ (هو الحكم بوجود المخبر به من المخبر عنه او فيه اذا كان الخبر اثباتاً والحكم بعدمه اذا كان نفياً)[١] فكان الخبر في الامسية المجردة هو الاول والاصل والجهة فيه اخبارية حديثية، وهي غاية التأليف فيها،وهي التي تبنى عليها جهات اخرى، لذلك كان (الخبر اول معاني الكلام واقدمها والذي تستند سائر المعاني اليه، وتترتب عليه)[٢] . فاذا لحق الاسمية فعل ناقص،وهو في الاصل وصف صارت الجهة معه ذات وجهين الاول اثبات وجود شيء ما والثاني اثبات صفته،لذلك قيل اسم كان وخبر كان،لان الفعل في الحقيقة خبر والخبر لايخبر عنه، ولكن تغير الجهة لدخول كان او احدى اخواتها،لدلالتها على اثبات الشيء على صفة ما فتوزعت الجهة بين الاثبات والصفة في حين أن التامة مقتصرة على الوصفية دون الاثبات، لذلك لايتم معنى الناقصة بمرفوعها،لنقصان الجهة لانها مع الناقصة عامة غير مقيدة، لان الفائدة في الخبر وهذا السر في تسمية المنصوب خبراً والمرفوع اسماً،لانه مخبر عنه توجهت النسبة الخبرية اليه، وبنيت الجهة عليه، وان الاصل في الافعال ان تتوجه الى مرفوع واحد،لانها احداث تتطلب محدثاً،وفاعل كان في الحقيقة مصدر الخبر مضاف الى الاسم ففي قولنا كان زيد قائماً الاصل فيه كان قيام زيد وكذلك كان زيد اخاك هو كانت اخوة زيد اي وجدت وثبتت على ذلك،لهذا لم تخرج (كان عن الفعلية في دلالتها على الحدث والنسبة ولكن النسبة فيها الى جملة اسمية بخلاف نسبة التام فانه يتوجه الى مفرد،فنقصت فيها الفعلية، لانها تشابهت في ذلك الحرفية اذ ينسب معناها الى جملة كالاستفهام والشرط والرجاء وغيرها، وليس كما ذهب بعضهم الى انها سميت ناقصة لنقصانها الحدث)[٣]. او انها افعال عبارة وليست حقيقية[٤] .

ورأي الكوفيين فيها اقرب الى الفعلية من رأي البصريين،فقد ذهبوا الى جعل خبر كان حالاً[٥] لان الحال في الاصل وصف وكذلك الخبر، والحال اكثر مجيئها مع الفعلية،لانها تبين هيأة الفاعل وقت اداء الفعل. فتتفرع الجهة مع الناقصة وانفرادها مع التامة وتوحدها هو السبب في مخالفتها للتامة مما ادى الى تغير دواعي دخولها، لانها لأثبات الجهة الوجودية للشيء على صفة ما لهذا الزموا دخولها على الجملة الاسمية،لان الصفة تكون ثابتة في الموصوف،والاسمية تفيد الثبوت لاستقرارها على مسماها بخلاف الفعلية التي على نية الزوال لهذا كانت الجهة فيها حادثة متجددة او متقطعة،لانها تنص على نسبة الحدث الى محدثه،فجاء الفعل مسنداً لامسنداً اليه.

اما افعال القلوب والتحويل والشروع فالجهة فيها فعلية جارية على الاصل، لان الاصل في الفعل ان يكون نفسياً اولاً ثم علاجياً،فجاءت هذه الافعال جامعة لجهتين الاولى تخص المتكلم بما فيه من اعتقاد او ظن والثانية تخص الموصوف الغائب او المحول او المشروع فتفرعت معها الجهة كما في الناقصة،لذلك شابهتها في الدخول على جملة وخالفتها في قوة الفعلية،لهذا نصبت فعلين،فتعلقت بمحدثها من جهة اعتقاده او ظنه،وتعلقت من جهة اخرى بالموصوف او المحول بخلاف غيرها اذ تتعلق بمحدثها فحسب، كما في الافعال اللازمة اما المتعدية لواحد فتتعلق بمحدثها وبما وقع الفعل عليه وهو متمم للفعل والفعل والفاعل كالكلمة

---

(١) دلائل الاعجاز: ٤١٠ .

(٢) اسرار البلاغة: ٢٣٨ .

(٣) ينظر : شرح الفية ابن مالك، ١٣٧ .

(٤) ينظر: شرح المفصل، ٧: ٨٩ .

(٥) ينظر: الانصاف، ٢: ٤٤١ (مسألة ١١٩).

الواحدة لتلازمها في الجهة الموحدة لهما، لهذا كانت الجهة معها فعلية علاجية تخص الفعل دون الموصوف كما في القلبية.

اما الحروف المشبهة بـ (كان) فان الجهة معها توكيدية للخبر المساق رداً على المتردد في قبوله او المنكر له، لهذا لازمت الجملة الاسمية،لان التحقيق والثبوت لايكون في الخبر الذي على نية الزوال او الانقطاع، كما في الفعلية ولملازمتها ذلك جمدت ولم تتصرف لثبات معناها، ولقوة حرفيتها، لان الحرفية تتوجه فيها المعاني الى غيرها،لانها موجدة لها، وقد اشبهت الفعل في الجهة، لانها فيهما لاثبات الشيء على صفة،فالناقصة اثبتت وجوده و (إن) اثبته تحقيقاً وتوكيداً لهذا خالفتها في العمل،لانها توجهت الى المخبر عنه وليس الى الخبر، كما في الناقصة.

و (إن) لاتحتاج الى فاعل لخلوها من الحدث واقتصارها على التأكيد، وهو معنى حرفي اما (كان) ففيها الحدث بدليل تصريفها وخروجها عن النقصان الى التمام فتكتفي الجهة فيها بمرفوعها كغيرها من الافعال،وبما ان الخبر كان مثبتاً للمخبر عنه قبل دخول (إن) لهذا نصبت الاسم للدلالة على توكيد اثباته،والمبالغة في ذلك، كما بولغ في (لا) الاستغراقية فعملت عملها للمشابهة في المبالغة، وان اختلفتا اثباتاً ونفياً، فالمبالغة جمعت بينهما ،وهي الجهة المعنوية الزائدة عن مجرد الاخبار،كما زادت الجهة في الفعل الذي اشبهته في الانتقال من العموم الى الخصوص،والفعل اذا بلوغ فيه تغيرت جهته نحو الاسمية في افادتها الثبوت ونحو الحرفية في ملازمتها لمعنى لاتفارقه، لهذا جمدت ولم تتصرف،لان التصريف يقوي الفعلية التي تنص على نسبة الحدث الى محدثه لهذا جمدت افعال المدح والذم والتعجب فدخلتها حروف الجر[1] لمشابهتها الاسماء من جهة علميتها على معاني المدح والذم والتعجب ولغلبة الحرفية عليها، لادائها المعاني في غيرها،فالجهة معهما ذات نسبتين الاولى عامة، لانها تصف الجنس كله، والثانية خاصة،وتختلف عن الناقصة في توجهها الى المتكلم، مادحاً او ذاماً او متعجباً في حين ان الناقصة اثبات وجود آخر غير المتكلم على صفة ما فكانت الفعلية في الناقصة اقوى منها بدليل جمودها وتحولها الى مايشبه الصفات المشبهة بالفعل لثبوت دلالتها على الموصوف.

المبحث الثاني: الجهة الاضافية

وهي معنى الاخبار غير التام الموجد لكلمتين جزئي طرف هو المنسوب اليه، المفتقر الى منسوب هو المخبر به حتى تتم فائدة ماتساق اليه، لانها تكتمل بالجهة المبينة للجهة الاسنادية،والكلام المقيد ماكانت الجهة فيه مستوفية للنسب بين وحداته وان تعددت الا انها تتعلق ببعضها باسباب التآلف فيما بينها للحديث وصفاً او اسماً ولايخبر الا عن الاسم وذلك بالجهة الاسمية الاسنادية، لان الاسم يأتلف مع الاسم او الفعلية الاسنادية، لان الفعل يأتلف مع الاسم وبالجهة الاضافية سواء اكانت بواسطة حرف ام بغيره لذلك لازمت حروف الجر الاسماء،وتنزلت منها منزلة الجزء، لان الجر اخبار، ولايخبر الا عن الاسماء، كما انها نابت عن الافعال في المعنى،لذلك امتنع الجر في الافعال،لانه لايخبر عنها وانما هي اخبار،وسميت حروف الاضافة، لانها تضيف معنى الافعال الى الاسماء وذلك ان الفعل ينسبب الى فاعله لزوماً،وهو وصف لفاعله، ثم يخبر عن الموصوف بالجار والمجرور،فجاءت الجهة جامعة بين الوصف بالفعل والاخبار المتمم للفائدة بخلاف الجهة الاسنادية،لان المسند فيها هو الخبر لذلك فان النسبة في الجار الى مجروره غير تامة، لانها لاتستوفي طرفي الجهة، لافتقارها الى نسبة اخرى وهي حاصلة في تعلق الجار والمجرور بالفعل او بما اشبهه. إن الاضافة

---

(١) ينظر: شرح الفية ابن مالك: ٤٦٧ .

تكون بين اسمين،لانهما يأتلفان بالجهة ؛ لان الاسم يخبر عنه وبه، او بين فعل واسم، لان الفعل يتم بالاسم، لانه تمامه فيستقل معه بالفهم لذلك لايضاف الفعل الى الفعل، لانه لاينسب وصف الى وصف آخر، بل ينسب وصف الى موصوف والصفة مع موصوفها كالكلمة الواحدة لتوجه الصفة الى موصوف، لافتقارها الى موصوف. التوجه متقدم عليها فتخصصه او توضحه لتحصل الفائدة في النسبة اليه فتعلق الجهة الوصفية بالجهة الاسنادية والفرق بينهما ان الجهة الوصفية لايوقف عليها؛ لانها ككلمة واحدة . والكلمة لايخبر عنها وبها في وقت واحد ولكن الجهة الاسنادية مستقلة، لانها مفيدة لمعنى تام سواء اكانت اسمية ام فعلية اما الجهة الاضافية فهي غير تامة،لانها غير مستقلة ووظيفتها توضيح او تخصيص الجهة التامة،لانها اخبار، وبها تتم الفائدة، لان الجر اخبار، والاضافة تركيب يفيد التخصيص اذا كان المضاف اليه نكرة والتوضيح اذا كان معرفة، وهي نسبة ناقصة،لانه لايوقف عليها. ولكنها مكملة للاسنادية، وهذه الجهات هي العلاقات السياقية التي توصل كلمة بأخرى بناء على معناها العرفي . وحكم يقتضي محكوماً عليه ومحكوماً به وهو معنى وظيفي تنهض به الكلمة داخل التراكيب،وهو طرف الاسناد والاضافة ولابد له من جزء آخر متمم للجهة تؤلف بينها وهذا الائتلاف قائم على المعاني المعجمية،فيخبر عن الاسم ولايخبر عن الفعل او الحرف،والجهة تؤخذ المؤتلف بغية الافادة.

وقد جعل النحويون الاضافة المعنوية او المحضة بمعنى حرف مقدر وهو(من) اذا كان المضاف اليه جنساً للمضاف كثوب حرير او(في) اذا كان ظرفاً كحارس الليل او اللام الملكية نحو كتاب زيد[1] قال ابن مالك:

والثاني اجرر وانو (من) او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا

ولا أرى في ذلك حاجة الى تقدير حرف،لان الاضافة تركيب لغوي يفيد التخصيص او التوضيح، تقوم الجهة طرفاً ثالثاً جامعاً لهما وتقدير الحرف يخل بذلك،'لانه يوجد جهة اخرى اخبارية،والمتكلم لايريد ان يخبر وانما يخصص او يوضح ففي قولنا: هذا كتاب زيد معنى يختلف عن معنى قولنا هذا كتاب لزيد لان المشار اليه في الاول هو الكتاب المنسوب لزيد قد توضح وتعين به، وهو المعروف بتلك النسبة، اما المشار اليه في الثاني، فهو واحد من الكتب التي يملكها زيد، فهو نكرة في نفسه يملكه زيد ففي الاول نسبة واحدة وهي نسبة الكتاب الى زيد وفي الثاني نسبتان الاولى نسبة الكتاب الى اسم الاشارة،لان (كتاباً) خبر ونسبة اخرى وهي نسبة الحرف الى مجروره وهي جهة اخبارية ثانية للمخبر عنه وهو (هذا)، ثم ان كتاباً في الاول معرفة، لاضافته الى معرفة لان المضاف يكتسب التعريف من المضاف اليه لتلازمهما،لانهما كالكلمة الواحدة،اما في القول الثانية فكتاب نكرة،فالاول توضيح والثاني عموم وشيوع،لانه قدتكون له كتب غيره بخلاف الاول،اي ان الاضافة في الاول توضيحية وفي الثاني اخبارية غير تامة، لانها لاتؤلف كلاماً مفيداً الا بربطها بالجهة الاسنادية الاولى . فلا حاجة الى تقدير حرف مقدر في الاضافة لقيام الجهة مقامه، لانها ربطت طرفيها لتفيد التوضيح او التخصيص،كما ربطت الجهة الصفة بالموصوف الا اذا غلبت الصفة فتأتي بلا موصوف،لأمن اللبس باشتهارها على موصوفها، كاشتهار الاسم على مسماه،لذلك تعامل في النسبة اليها كما ينسب الى الاسم وكذلك التوابع الاخرى،فانها موضحة للجهة او مخصصة الا البدل،فانه المقصود بالنسبة اذ يتوجه اليه الاسناد،لان المبدل منه يذكر توطئة وتمهيداً له،ولكن هذا لايجري في جميع انواع البدل، لان بدل الاشتمال تتوجه النسبة الى المبدل منه، نحو قولنا: اعجبني زيد علمه يعني ان زيداً عالم فهو يخبر عن زيد بأنه عالم اي نسب العلم اليه، فهو منسوب اليه .

---

(١) ينظر: شرح الفية ابن مالك، ٣٨١.

المبحث الثالث

الجهة والعمل

شغل النحويون بالاثر الظاهر او المقدر الذي يجلبه العامل،وخرجوا بالعامل اللفظي والمعنوي،فتحولت الدراسات اللغوية الى مظاهر شكلية،وكأنها تتعامل مع قوالب جامدة لاحياة فيها .

ان ربط المعنى الوظيفي للكلمة بالجهة التأليفية بادواتها اعلام المعاني، وهي علامات الاعراب الظاهرة والمقدرة يكشف عن العلاقات المعنوية التي تجمع بين وحدات الكلام المفيد وتجعله وحدة متماسكة لها دلالة معينة، وكأنها كلمة واحدة في جملة،ثم تتكامل الجمل مع بعضها تعبيراً عن المراد،وإظهاراً للقدرات الكلامية المتباينة بحسب قرائح المتكلمين ومقاماتهم،ودواعي الكلام ومراميه، كما ان دراسة الجهة تبين الالفة بين الكلمات، وهي العلاقة بين المعنى العرفي او المعجمي والوظيفي،لان الروابط في الحقيقة تكون بين المعاني لابين الالفاظ،لان (التعلق يكون فيما بين معانيها لافيما بينها انفسها الا ترى انا لو جهدنا كل الجهد ان نتصور تعلقاً فيما بين لفظين لامعنى تحتهما لم نتصور، ومن اجل ذلك انقسمت الكلم قسمين مؤتلف، وهو الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم وغير مؤتلف، وهو ماعدا ذلك كالفعل مع الفعل، والحرف مع الحرف، ولو كان التعلق يكون بين الالفاظ لكان ينبغي ان لا يختلف حالها في الائتلاف،وان لايكون في الدنيا كلمتان الا ويصح ان يأتلفا،لانه لاتنافي بينهما من حيث هي الفاظ . وكان يكون المراد بضم بعضها الى بعض تعليق معانيها بعضها ببعض،لاكون يعضها في النطق على اثر بعض)[١] .

فالجهة اداة تأليف وتماسك،لانها تركيبية تؤلف بين وحدات الكلام المفيد،والاعراب يكون في التركيب و (المعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل،فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب)[٢] .

ولاتخلو كلمة في التأليف من جهة تربطها بغيرها، فالجهة اذن توجب الاعراب،لانها الجامعة للوظائف التأليفية التي يكون الاعراب علماً عليها، لان الرفع علم الاسناد،والجر علم الاضافة والفتح علم المفعولية،وجميعها اجزاء الجهة، وهي الرابطة التأليفية المنظمة لوحدات الكلام بنسب تعلق بعضه ببعض، وان تتبع اطراف الجهات يكشف عن (امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بحذف او زيادة من اجل الكلام نفسه لامن حيث غرض المتكلم به، وذلك مثل ان يكون المحذوف احد جزأي الجملة كالمبتدأ في نحو قوله تعالى: (فصبر جميل-يوسف١٨) وقوله (متاع قليل-آل عمران١٩٧) لابد من تقدير محذوف، ولاسبيل ان يكون له معنى دونه سواء كان في التنزيل او في غيره،فاذا نظرت الى (صبر جميل) في قول الشاعر:

يشكو الي جملي طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى

وجدته يقتضي تقدير محذوف،كما اقتضاه في التنزيل وذلك ان الداعي الى تقدير المحذوف ههنا هو ان الاسم الواحد لايفيد والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد، وجميل صفة للصبر،وتقول للرجل (من هذا) فيقول (زيد) يريد هو زيد،فتجد هذا الاضمار واجباً،لان الاسم الواحد لايفيد، وكيف يتصور ان يفيد الاسم الواحد ومدار الفائدة على اثبات او نفي وكلاهما يقتضي شيئين مثبت ومثبت له ومنفي ومنفي عنه[٣] فالجهة هي التي توجب الرفع اذا كانت اسنادية اخبارية اثباتاً او نفياً،وتوجب الجر اذا كانت اضافية والفتح اذا كانت

---

(١) دلائل الاعجاز : ٣٥٩ .

(٢) شرح الكافية : ١: ١٧ .

(٣) اسرار البلاغة: ٣٨٨-٣٨٩ .

متممة للفعلية،وما الاعراب الا مبين لاجزاء الجهة القائمة على ربط المعاني الوظيفية التي يظهرها الاعراب او الرتبة في المبنيات، لانها تفصح عن جهته تقديماً وتأخيراً،وهي المبهمات المفتقرة الى غيرها، لاجل ايصال الجهات بعضها ببعض اتماماً للفائدة، علاوة على ما تتحمله من معانٍ اخرى كانت السبب في بنائها كغلبة الفعلية والحرفية،لان الاصل في الاسماء الاعراب،والعمل للمعاني لا للالفاظ،لقيام الجهة عليها، اما نسبة العمل الى اللفظ فلأنه وعاء للمعنى العامل، لانه المقصود من اللفظ،وقد تغافل الدكتور تمام حسان عن هذا بقوله: (ان هذه الالفاظ التي نسبوا العمل اليها اذا زالت زال الاعراب المنسوب اليها،واذا وجدت وجد الاعراب وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها)[١]،لان الالفاظ انما تتعلق ببعضها بسبب معانيها لا بانفسها،بدليل انها لاتجتمع الا بالائتلاف فيما بين معانيها المتممة للجهة،التي تمسك طرفيها بوحدة معنوية مقيدة . فالمعول عليه المعنى الرابط بين وحدات الكلام لا العامل اللفظي الذي ذهب الى نفيه بقوله: (ما العامل اذن؟ في الحقيقة ان لا عامل) واستدل على ذلك بقوله: (ان وضع اللغة يجعلها منظمة من الاجهزة وكل جهاز منها متكامل مع الاجهزة الاخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه الى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة)[٢] .

ان تنظيره هذا قائم على اللغات المبنية الالصاقية التي تؤدي المعاني الوظيفية بقوالبها اللفظية الثابتة على معانيها العرفية، اما المعربة فيتم التكامل فيها بالجهة المتغيرة بتغير النسب والعلاقات المعنوية بين وحداتها وكل طريقة تركيبية فيها تتجه نحو معنى شامل لاجزاء الجهات الموجدة للمعاني الوظيفية، وليس الى بيان معنىً من المعاني الوظيفية، لانها تدخل ضمن معنى واحد بالجهة، لان اللغة وعاء التجارب ودليل النشاط الانساني، ومظهر السلوك اليومي للجماعة، وليست منظمة من الاجهزة،بدليل تغير الدلالة من عصر الى عصر آخر يربط المعنى بصيغ جديدة،او تأخذ الصيغ معنى جديداً بالاستعمال فتنتقل الكلمة من حد الى آخر،كأن تنتقل من الفعلية الى الاسمية[٣]، كما في نحو قوله (ص) (وانها كم عن قيل وقال).

وهذا يؤدي الى اختلاف في الوظيفة،لهذا قال: (فاختلاف الوظيفة، مؤثر في الجملة الى حد كبير، وذلك الاختلاف في الوظيفة هو المقصود بالتطريز النحوي والقيم الخلافية، وهذا في الواقع مساهمة في نقد نظرية العامل،لان القيم الخلافية اذا اثرت في السياق هذا التأثير لم يكن هناك داعٍ لافتراض عامل ومعمول في الجملة)[٤] .

ان القيم الخلافية ما هي الا اطراف الجهة الموجدة للمعاني وليس نقداً لنظرية العامل، لانها لم تقم على الظاهرة اللغوية. (والمراد بالعامل ماكان معه جهة مقتضية لذلك الاثر نحو جاءني ورأيت من قولك جاءني ورأيت زيداً)[٥] والمبني ماكانت حركته وسكونه لايعامل التغيير والواقع ان معنى العمل في النحو هو الذي ينبغي ان يكون موضع العناية والاهتمام ذلك انه في الحقيقة ليس الا العلاقة المعنوية التي تكون بين اجزاء الكلام حيث يؤلف وتركب اجزاؤه بعضها مع بعض فيكون لهذا المعنى اثره في كل جزء بحيث يدل على مكانه من المعنى وموقعه من التركيب، لان المعنى اذا لوحظ مجرداً عن الجهة كان اللفظ اسماً له،يعبر به

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٥٢ .

(٢) اللغة بين المعايرية والوصفية: ٥٢ .

(٣) ينظر: شرح الفية ابن مالك : ٤٦٨.

(٤) مناهج الحث اللغوي: ٢٤٠-٢٤١ .

(٥) شرح الفية ابن مالك: ٣٣

عرفاً، اما اذا لوحظت الجهة كان طرفها الذي يفتقر الى الطرف الآخر، وكان مؤدياً للمعنى الوظيفي،لانه من دواعي التأليف لاثبات النسب بين الكلمات المؤلفة (لان النسبة لاتتقوم الا بالطرفين المنسوب وهو الحدث والمنسوب اليه وهو الذات)[١] .

فهناك اذن ذات وحدث وربط للحدث بالذات وهذا الربط هو العامل المعنوي المؤلف للمعاني الوظيفية التي تقوم على المعاني المعجمية العرفية بعلاقات يوجدها المتكلم بتوجيه السياق بحسب مايريد،لان الجهة لاتحتاج الى وضع صيغة في مقابل الاسماء والافعال والحروف،لان اكثر الاسماء موضوعة موضع واحد،وكذلك الافعال والحروف، وهي قابلة للجهة الاسنادية والاضافية،وهي المعنى السايقي المتماسك الجامع لاطرافه المتكامل بتعليق اجزائه بعضها ببعض بحسب المقصود وقدرات المتكلم، وقد نبه سيبويه في باب المسند والمسند اليه الى ذلك بقوله: (وهما مالايغنى واحد منهما عن الآخر،ولايجد المتكلم منه بداً،فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك عبد الله اخوك، وهذا اخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله،فلابد للفعل من الاسم،كما لم يكن للاسم الاول بد من الآخر في الابتداء،ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك كان عبد الله منطلقاً،وليت زيداً منطلق، لان هذه يحتاج الى مابعده كأحتياج المبتدأ الى مابعده)[٢] .

والحاجة تكمن في استيفاء طرفي الجهة وتجميع الجهات المنظمة لوحدات الكلام،لان الكلمة خارج السياق لاتفيد سوى ماتدل عليه عرفاً ولاتكون خبراً،لانه يحتاج الى مخبر عنه، وهو الذي يتمم الفائدة،كما ان المخبر عنه يتنازعه معنيان معنى معجمي وآخر وظيفي. لدلالته على مسماه، كما انه طرف يتوجه اليه المخبر به، ومعنى ثالث جامع لهما والكلمة لاتنهض بتلك المعاني وحدها،فلابد لها من أخرى تجعلها مفيدة ومستقلة في معناها،لان الكلمة انما وضعت اصلاً لتكون جزء تأليف مفيد للاخبار به، فاذا كان المخاطب يظن خلاف ماتخبره،احتاجت الجهة الى التأكيد بان،وأذا كان غير ذلك احتاجت الى احدى أخواتها كلعل وليت، واذا كان المتكلم بحاجة الى اثبات وجود المخبر عنه، كانت الجهة بحاجةالى (كان) لتجعلها قيداً عاماً، وإذا اراد الوجود في وقت ما احتاج الى احدى اخواتها نحو اصبح وامسى، وهكذا كانت الجهة هي اداة التعليق والربط، ولايخلو منها كلام اثباتاً او نفياً، لان (محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علامتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً،لكونه كالسبب للعلامة، كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل،لانه صار احد جزأي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر)[٣] .

وهذا لايتنافى مع الطابع الاجتماعي، كما ذهب الدكتور تمام حسان، لان المتكلم، انما يتعامل بالادوات التي توصله بغيره للتعبير عن حاجاته،وهي ليست قوالب ثابتة بل حية متحركة ملبية لمراد المتكلم حيث يوجه وحدات كلامه الوجهة التي يقصدها، التي تلقاها محاكاة لمجتمعه . لكنه لايرددها مسبوكة بشكل قوالب جاهزة كما ظن الدكتور بقوله: (فاما ان العامل هو المتكلم فيتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة، ولو ترك لكل متكلم ان يرفع او ينصب او يجر او يجزم كما يشاء، لما استطاع النحاة ان يدرسوا لغة العرب، لان العرب والحالة هذه ماكانوا يستطيعون ادعاء وحدة اللغة)[٤]، لان الرفع والنصب والجر والجزم دوال على معان وظيفية مبنية

---

(١) البحث النحوي عند الاصوليين: ١٣١ .

(٢) الكتاب: ١ : ٢٣ .

(٣) شرح الكافية: ١: ٢١.

(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٥٣ .

على معانٍ عرفية،تساق بجهات جامعة لاطرافها بحسب المراد، وبخلاف ذلك لايأتي الكلام مفيداً لذلك قال ابن جني: (فاما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم انما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وانما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامه اللفظ للفظ او بأشتمال المعنى على اللفظ)[1] .

والذي يضم لفظاً للفظ هو الجهة الجامعة لهما، لانها الحكم الثالث الذي لا يخلو منه كلام مفيد،لان الكلمة المؤلفة لابد ان توجه الى ما يتممها ويكمل معناها الوظيفي داخل التركيب .

نتائج البحث

١- الجهة منظمة نحوية تأليفية لايخلو منها كلام مفيد.

٢- تجمع الجهة المعاني الوظيفية،فتوحدها بغية الوصول الى المراد .

٣- الجهة اعم من النسبة والاسناد،لانهما طرفاها والنسبة اعم من الاسناد،لانها تكون في الاضافة والتوابع .

٤- الجهة الاضافية متممة للاسنادية ومكملة لها .

٥- الافعال النقاصة لها جهتان وكذلك افعال القلوب والتخويل الا ان الناقصة تثبت حالين لشيء واحد وافعال القلوب والتحويل تثبت حالين لشيئين مختلفين .

٦- الحروف المشبهة بـ (كان) تثبت المخبر عنه وتؤكد نسبة الخبر اليه.

٧- العمل للجهة التي يريدها المتكلم للالفاظ بانفسها بدليل ان الالفاظ لاتدخل تركيبياً بدون جهة تأليفية.

٨- ان الاسماء والافعال يدخلها التطفل والسلب والنقل بسبب الجهة،اذ تحملها معاني الحرفية او تعاقب بين معانيها،لان الجهة تقوم على المعاني وليس على الالفاظ بوصفها الفاظاً.

٩- ان المعنى اذا لوحظ مجرداً عن الجهة كان اللفظ اسماً له .

١٠- الجهة هي العامل الحقيقي،لانها مبيتة لمراد المتكلم، وهو الذي يوجه وجدات كلامه بحسب مايريد .

المصادر والمراجع

١- اسرار البلاغة،لعبد القاهر الجرجاني،تحقيق: هـ. ريتر،استانبول، مطبعة وزارة المعارف،ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢- الانصاف في مسائل الخلاف، لابي البركات الانباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣، مطبعة السعادة بمصر،١٣٧٤هـ-١٩٥٥ م.

٣- البحث النحوي عند الاصوليين، الدكتور مصطفى جمال الدين، دار الرشيد، ١٩٨٠م.

٤- اللغة بين المعيارية والوصفية،الدكتور تمام حسان، دار الثقافة،الدار البيضاء، ١٩٥٢م.

٥- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، ط٢، ١٣٧٢هـ-١٩٦٢م.

٦- دلائل الاعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، دار المعرفة، لبنان، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٧- شرح الفية ابن مالك، لابن الناظم، دار الجيل، بيروت.

٨- شرح الكافية، للرضي، دار الكتب العلمية.

٩- شرح المفصل، لابن يعيش، دار صادر.

١٠- كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.

١١- اللغة بين المعيارية والوصفية، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٥٢م.

١٢-مناهج البحث في اللغة، للدكتور تمام حسان، دار الثاقفة،الدار البيضاء، ١٤٠٠هـ-١٩٧٩.

---

(١) الخصائص: ١: ١٠٩-١١٠